



المشروعات الصغيرة كآلية لتمكين الريفيات من مكافحة الفقر

[7]

جيهان عبد الغفار المنوفى¹ - شيرين ماهر واكدا¹

1- معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية - الجيزة - مصر

الاعتماد على الاستعراض المرجعي المتاح في الاديات المختلفة والتي تناولت الفقر والفقراء، والمشروعات الصغيرة، والبيانات الاحصائية الثانوية، مع الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لتوصيف وتحليل تجربة أحد الجمعيات الأهلية والتي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة ودراسة بعض الحالات المستفيدة وذلك في نطاق ثلاثة محافظات هم: الفيوم، وبنى سويف والمنيا وبلغ إجمالي الحالات المدروسة عشرون حالة (20) جميعها حصلت على مشروعات للإنتاج الحيوانى بقرض دوار حسن. وذلك حتى يتسنى طرح المشكلات والحلول لتحسين أداء الجهات المقدمة للمشروعات الصغيرة وأيضاً المستفيدين منها.

وقد تبين أن أسباب نجاح غالبية المشروعات يرجع لسبب هام جداً ألا وهو وجود الرغبة الحقيقية لدى أولئك المستفيدين لتحسين أحوالهم المعيشية، كما أن المؤسسة ذاتها لعبت دوراً هاماً يتمثل في الاعتماد على القيادات الطبيعية لإختيار الحالات، ثم عمل عقود تضمن حقوق كلا الطرفين، مع عمل تدريبات فنية تتعلق بطبيعة المشروع، كما أن المتابعة الدورية والتقييم المستمر للمشروعات لعب دوراً كبيراً في نجاح وإستمرارية هذه المشروعات. أما أسباب الاخفاق فترجع لفقر القدرات لدى المرأة الريفية، والتي تخضع لمؤثرات عديدة منها ما هو إجتماعى (التنشئة الاجتماعية)، ومنها ما يتعلق بالمهارات، ومنها ما يتعلق بالظروف صحية.

المقدمة ومشكلة الدراسة

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة، المرأة الريفية، التمكين، الفقر

الموجز

يشكل الفقر أحد تحديات التنمية فى مجتمعات الدول النامية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة، ولذا جاء القضاء على حدة الفقر على قمة أولويات أهداف الألفية الثالثة، ففي عام 2002 تم تصنيف 20.4% من الشعب المصرى بوصفه يعانى من فقر موضوعى (مطلق)، وهذا يعنى أن حوالى 13.7 مليون نسمة يعجزون عن الحصول على احتياجاتهم الاساسية من طعام وغيره. ومن ناحية أخرى فإن نحو 31.8% من المصريين يعانون من فقر غير موضوعى (ذاتى).

إن مخاطر الفقر بالنسبة لكل من الرجل والمرأة تبدو ظاهرياً متساوية، إلا أن المرأة بشكل عام والأسر التى تعولها المرأة بشكل خاص تعانى أكثر. ومن ثم فإن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هى أحد الآليات التى تعاون على مكافحة الفقر وخاصة بين الاناث، وهذا يتطلب تنسيق الجهود بين كافة الاطراف والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إضافة الى إصلاح القطاع المالى وتحفيزه للتعامل مع الاحتياجات المحلية والمالية للمشروعات الصغيرة على أساس اقتصادى سليم، مع تيسير حصول الفقراء من الرجال والنساء على الخدمات المالية المناسبة.

وفى ضوء ماسبق تحاول الدراسة الحالية أن توصف حالة الفقر فى مصر، والمنظومة التى تحيط بالمشروعات الصغيرة والجهات القائمة عليها، والمستفيدين وخاصة المرأة الريفية، وذلك من خلال

(سلم البحث فى 10 مارس 2013)

(ووفق على البحث فى 25 مارس 2013)

ومن ثم يجب التعامل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بوصفها أولوية قومية وكأحد آليات مكافحة الفقر، وهذا يتطلب تنسيق الجهود بين كافة الاطراف والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إضافة الى إصلاح القطاع المالى وتحفيزه للتعامل مع الاحتياجات المالية للمشروعات الصغيرة على أساس اقتصادى سليم، مع تيسير حصول الفقراء من الرجال والنساء على الخدمات المالية المناسبة.

وعلى الرغم من تعدد البرامج التى تهدف الى مكافحة الفقر من خلال منهجية المشروعات الصغيرة فى مصر بصفة عامة، وفى المناطق الريفية بصفة خاصة، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها لعدة أسباب منها ما يتعلق بالمقترضين أنفسهم، أو بجهات الاقراض أو غيرها من الاسباب.

وهناك العديد من التجارب الناجحة فى مجال المشروعات الصغيرة فى دول عدة، وخاصة دول جنوب شرق آسيا والتى لها السبق فى هذا المجال وحققت معدلات نمو متقدمة حيث قامت بعض هذه التجارب على مفهوم استخدام المدخلات المتاحة لتصنيع منتج أولى أو صناعات مغذية تستخدم مخرجاتها كمدخل فى صناعة أخرى، ويخرج الانتاج للسوق المحلى أو للتصدير.

فمن الاهمية بمكان عدم تصدير المادة الخام على إطلاقها، بل يجب أن تدخل على الاقل فى مرحلة او مرحلتين من التصنيع حتى تكتسب أهمية وقيمة مضافة ترفع من قيمتها الاقتصادية. ولعل التجربة الماليزية فى مكافحة الفقر وتمكين المرأة تجربة جديرة بالتوقف امامها لنجاح مفرداتها والتى نجحت فى سنوات قليلة أن تصل بنفسها الى مصاف الدول المتقدمة.

ومن ثم تحاول الدراسة الراهنة أن تستعرض بعض ملامح الفقر فى مصر بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، ومفهوم التمكين، والمرأة وسوق العمل، إضافة الى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة وبعض النماذج الناجحة فى هذا الصدد، واستعراض منظومة الاقراض فى مصر وما لها وما عليها، وإلقاء الضوء على احدى تجارب الجمعيات الاهلية فى مصر من خلال دراسة حالات بعض السيدات الاثني حصلن على مشروعات صغيرة وذلك بغية التأكيد على دور المنظمات الاهلية وما يمكن أن تلعبه فى القضاء على

يشكل الفقر بمختلف مظاهره من الجوع الجزئى والدائم، والحرمان والجهل والمرض وإهدار الكرامة، إضافة الى التهميش السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبشر وجعاً فى قلب الوطن العربى الذى يصنف فى مجموعة دول الدخل المتوسط المنخفض.

وعلى الرغم من أن العالم فى مجموعه يصنف على أنه متوسط مرتفع الدخل، مما يعنى أن الوطن العربى يندرج ضمن الدول والمناطق الاقل دخلا فى العالم. والحقيقة أن الوطن العربى تتوفر له موارد هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية، الامر الذى يؤكد أن الفقر المنتشر فى ربوع الوطن العربى هو نتاج النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير العادلة وغير المعنية بمكافحة الفقر أو بتمكين الفقراء من مساعدة أنفسهم (النجار، 2005، ص: 7).

وقد جاء القضاء على حدة الفقر على قمة أولويات أهداف الالفية الثالثة، وفى عام 2002 تم تصنيف 20.4% من الشعب المصرى بوصفه يعانى من فقر موضوعى (مطلق)، وهذا يعنى أن حوالى 13.7 مليون نسمة يعجزون عن الحصول على احتياجاتهم الاساسية من طعام وغيره. ومن ناحية أخرى فإن نحو 31.8% من المصريين يعانون من فقر غير موضوعى (ذاتى) وهو ما يعنى أن طموحات 31.8% من السكان تفوق إمكاناتهم.

إن مخاطر الفقر بالنسبة لكل من الرجل والمرأة تبدو ظاهرياً متساوية، إلا أن المرأة بشكل عام والأسر التى تعولها المرأة بشكل خاص تعانى أكثر وهو ما يظهر فى أكثر من مؤشر. فأطفال مثل هذه الاسر عادة ما يتركون التعليم ويضطرون للعمل، كما تظهر إختلافات كبيرة عند تطبيق مفهومى الفقر حيث تبدو معدلات الفقر المطلق أدنى منها بين الاسر التى تعولها امرأة (16%) عن تلك التى يعولها رجل (21%) (الفقر الذاتى ورأس المال الاجتماعى، ص: المقدمة).

وقد أوضح التقرير القطرى الثانى للأهداف التنموية للألفية الصادرة عن الـ UNDP (UNDP، 2004، ص: 7)، أنه من الاهمية بمكان وضع خطة عمل يصب تركيزها على تحقيق المساواة وتمكين الفقراء وخلق فرص العمل والجمع بين الموارد المتاحة والممكنة، كما توجد حاجة أيضاً للإدارة الفعالة ومراقبة برامج تخفيض مستوى الفقر.

المشروع نحو 250 أسرة (90 فى الفيوم، و128 فى بنى سويف، 32 فى المنيا). وقد تم إختيار دراسات الحالة من واقع كشوف الحاصلين على تلك المشروعات من المؤسسة بطريقة عشوائية منتظمة، حيث تم إختيار 20 حالة موزعة كالتالى: 7 حالات من محافظة الفيوم، مركز الفيوم، من قرى العامرية، والصالحية، والناصرية، وسيلاء، والبسيونية، و8 حالات من محافظة بنى سويف، مركز الفشن من عزبة أفاص، ودهانس، وشنراء، و5 حالات من محافظة المنيا، مركز مغاغة من عزبة حميدة، يمثلون نحو 8% من إجمالى الأسر المستفيدة. مع الإخذ فى الاعتبار تباين أعداد الحاصلات على مشروعات من محافظة لأخرى، كما أن محافظة المنيا من أحدث المحافظات التى حصلت على تلك المشروعات من المؤسسة منذ نحو عام ونصف، اما المحافظات الأخرى فقد تراوحت المدة من 2-3 سنوات. وقد جمعت البيانات فى شهر أبريل 2013.

نتائج الدراسة

نتائج الهدف الأول: ملامح الفقر الريفى والمشروعات الصغيرة فى مصر

تختص نتائج هذا الهدف بتوضيح بعض المفاهيم التى تخدم أهداف الدراسة وتتيح إستقراء ملامح الفقر فى مصر وذلك بإستعراض مفهوم الفقر ولامحه، وأيضاً مساهمة المرأة فى سوق العمل، والتى تمهد فى مجملها الى مدخل هام يمكنه أن يسهم فى الحد من معدلات الفقر المتزايدة عامة، وبين النساء خاصة ألا وهو المشروعات الصغيرة، والذى إن أمكن وضع منظومة متكاملة وغير متعارضة له تهدف فى المقام الأول الى مساعدة الفقراء والفئات المهمشة من جانب، وبما لا يخل بالجوانب التمويلية والإقراضية لمؤسسات التمويل من جانب أخر، فإنه يمكن حل مشكلات مجتمعية كثيرة ألقت بظلالها السلبية على الوطن.

أولاً: مفهوم الفقر

أوضحت العديد من الدراسات والتقارير الدولية أن مفهوم الفقر لا ينعصر فقط فى فقر الدخل (الفقر الموضوعى)، ولكنه يمتد لمفهوم أوسع لما يطلق عليه الفقر البشرى (الفقر الذاتى)، والذى يعكس عوامل

الفقر فى مجتمعاتنا الريفية وخاصة المرأة الريفية. كما تأمل الدراسة أن تقدم لصانعى السياسات التنموية رؤية تمهد الطريق لتبنى سياسات جديدة وناجحة فى مجال الإقراض وتعديل بعض السياسات سيئة الأثر الحالية، مع فتح المجال لإجراء المزيد من الدراسات عن دور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من الفقر والتقليل من ظاهرة تأنيث الفقر، وأن يكون هناك تكامل وتنسيق بين تلك الجمعيات حتى لا تتضارب أنشطتها من جانب، وتعمل على تشبع مجتمعات أو فئات بعينها بتلك المشروعات ومن ثم تودى لمشكلات أخرى، وهو ما يعكس مشكلة الدراسة الراهنة وأهميتها.

أهداف الدراسة

وفى ضوء ما سبق، فإن الدراسة الراهنة تتطمح الى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على ملامح الفقر الريفى والمشروعات الصغيرة فى مصر.
2. التعرف على بعض التجارب المحلية والدولية فى مجال المشروعات الصغيرة.
3. التعرف على تجربة إحدى منظمات المجتمع المدنى "مؤسسة إيد على إيد" فى مجال المشروعات الصغيرة.
4. التعرف على المشكلات والتحديات التى تواجه مجال المشروعات الصغيرة من وجهة نظر المقرضين والمقترضين.

منهجية الدراسة

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات النوعية والتحليلية من خلال توصيف الأوضاع الراهنة للفقر عامة وللمرأة الريفية خاصة، مدعمة ببعض دراسات الحالة لتحليل الوضع عن كثب والتعرف بشكل دقيق على أسباب النجاح والفشل فى المشروعات الصغيرة.

المجال الجغرافى والبشرى

اعتمدت الدراسة على توصيف وتحليل تجربة أحد الجمعيات الأهلية وهى مؤسسة "إيد على إيد" فى مجال مكافحة الفقر وذلك من خلال تقديم بعض المشروعات الصغيرة فى مجال الإنتاج الحيوانى بقرض حسن الى السيدات الريفيات فى ثلاثة محافظات هى: الفيوم، بنى سويف والمنيا. ويبلغ إجمالى عدد الأسر المستفيدة من

ويتسق ما سبق مع النتائج التي تم التوصل إليها من دراسات الحالة، حيث تبين أن غالبية دراسات الحالة في محافظة الفيوم (6 حالات) يمثلون نحو 85.7% من إجمالي الحالات المدروسة يقعوا تحت خط الفقر المدقع حيث يقل الدخل الشهري للفرد عن 172 جنيه، أما في محافظة بنى سويف فكل الحالات المدروسة، عدا حالة واحدة تزيد زيادة طفيفة عن القيمة المحددة لخط الفقر المطلق (175 جنيه شهرياً للفرد) يمثلون نحو 87.5% من إجمالي الحالات المدروسة، وأخيراً في محافظة المنيا نسبة الحالات التي تقع تحت خط الفقر المدقع يمثلون 100% من إجمالي الحالات المدروسة.

ثانياً: الملامح العامة للفقر

يشير تقرير الامم المتحدة القطري الثانى للأهداف التنموية للألفية (UN، 2004، ص: 11) أن مصر شهدت خلافاً لمعظم الدول النامية مستوى منخفضاً من حيث فقر الدخل بالإضافة الى إنخفاض ملحوظ في مستويات الفقر خلال العقد الماضى. وقد أعلن أن تخفيض نسبة الفقر هو أحد الاهداف الرئيسية للخطط التنموية طويلة الاجل في مصر والتي ترمى للوصول الى ما نسبته 6% فقط من السكان بحلول عام 2022.

وبتحليل البنود الخمسة في إستراتيجية مصر لتخفيض الفقر والتي تضمنت تحقيق النمو الاقتصادى لزيادة الدخل وفرص العمل وتنمية المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتنمية مهارات الفقراء لرفع مستوى قدراتهم من خلال التعليم والصحة والتغذية والمشاركة الاجتماعية، إضافة الى تنمية المرأة وتحسين الفجوة النوعية، وإجراءات شبكة السلامة الاجتماعية ولاسيما النساء ضد الاضطرابات المتوقعة وغير المتوقعة في الدخل والاستهلاك، وأخيراً الحكم بالمشاركة لمنح الفقراء مجالاً أكبر للتعبير عن آرائهم (UN، 2004، ص: 16)، فإنه من الملاحظ أن تلك البنود لم تتحقق تماماً حيث كان النمو الاقتصادى بطيئاً الى حد ما، كما أن المشروعات الصغيرة والمقدمة من جهات ومؤسسات عدة واجهتها العديد من المشكلات والتي أدت لتعثر المقترضين، وتسببت فى مشكلات تمويلية لجهات الاقراض. أضف الى ذلك وجود تحسن طفيف فى تنمية المرأة، إلا أن الفجوة النوعية ما زالت موجودة وخاصة فى المجتمعات ذات الثقافة الاجتماعية التي

أخرى مثل إعتلال الصحة، والمستوى المتدنى من التعليم، والحرمان من المعرفة ووسائل الاتصالات، وعدم قدرة الفرد على التمتع بحقوقه الانسانية والسياسية، بل والحرمان من الكرامة والثقة واحترام الذات.

ومن ثم يعرف البعض الفقر- وهو المفهوم الذى تتبناه الدراسة الحالية- بأنه حالة من الحرمان من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبشرية من مسكن ملائم، والمهارات، والصحة، والعمل وغيرها من العناصر والتي توفر فى مجملها قاعدة لتوليد الدخل والانتاج فى الحاضر والمستقبل. وهناك أبعاد هامة للفقر كثيراً ما يتم التغاضى عنها وهى الحرية السياسية، وعدم القدرة على المشاركة فى صنع القرار، وغياب الأمان الشخصى، وعدم القدرة على المشاركة فى الحياة الاجتماعية.

ووفقاً لدراسة البرنامج الانمائى للأمم المتحدة عام 2003، فى تحليلها للفقر وأبعاده داخل الاقاليم المصرية، تبين أن هناك بعض العوامل مثل الفروق فى مستويات التعليم، وفرص الحصول على عمل، وتوفر الخدمات العامة والطرق والاسواق، إضافة الى اختلاف الجودة وأنماط الزراعة وملكية الارض الزراعية التى تؤدى بالضرورة الى اختلاف مستوى الرفاهة بين مختلف الأقاليم، وعدم المساواة فى توزيع المزايا الاقتصادية والبشرية داخل الاقليم، تسهم فى تفاقم الفقر عامة، والفقر الذاتى خاصة. فعند تبني مفهوم الفقر الموضوعى على سبيل المثال، وجد أن ريف الوجه القبلى يعد هو الاكثر فقراً حيث ترتفع نسبة السكان غير القادرين على الوفاء بإحتياجاتهم الاساسية - المحددة من خبزاء التغذية والفقر - الى أعلى معدلاتها والتي تبلغ نحو 34.9%.

ويوضح مسح الدخل والانفاق والاستهلاك (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2010/2011) أن 2061 جنيه هو قيمة خط الفقر المدقع فى السنة للفرد أى 172 جنيه للفرد فى الشهر، و3076 جنيهاً هو قيمة خط الفقر القومى للفرد فى نفس الفترة أى 256 جنيهاً للفرد فى الشهر، وأن قيمة خط الفقر الأعلى يبلغ 4003 جنيه أى 334 جنيهاً للفرد فى الشهر، وتحتاج الأسرة المكونة من خمسة أفراد الى 1270 جنيهاً فى الشهر حتى تستطيع الوفاء بإحتياجاتها الأساسية.

0.9	0.4	8.4	الكهرباء
7.6	11.2	27.1	التشييد
12.3	11.3	16.9	التجارة
2.1	2.3	19.5	المطاعم والفنادق
5.5	3.5	11.8	النقل والاتصالات
2.1	0.5	4.0	التمويل
22.6	13.2	10.8	الخدمات العامة
100	100	18.5	الإجمالي

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، 2008

ثالثاً: المرأة وسوق العمل

شهد الاقتصاد المصري منذ التسعينات تحولات هامة كان من المفترض أن تكون لها انعكاسات جوهرية على سوق العمل في مصر، وبطبيعة الحال على فرص المرأة للمشاركة في هذا السوق. وقد تمثلت أهم هذه التحولات في هيمنة القطاع الخاص على فرص العمل، والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية وتطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية وغيرها من التحولات والتي لاشك كانت لها آثار سلبية وأخرى إيجابية على المجتمع المصري عامة والريفي خاصة (المجلس القومي للمرأة، 2001، ص: 47).

وتعتبر المرأة من أكثر الفئات هشاشة لتلك التغيرات والتحولات وهو الأمر الذي أدى لظهور مصطلح "تأنيث الفقر" في الأدبيات المعنية بالفقر والذي يعبر في مجمله عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي قد تعانيها المرأة في مختلف المجتمعات، وينبني هذا المفهوم على طرح مؤداه أن الفقر يطول المرأة أكثر من الرجل، الأمر الذي يؤدي لإختلال الفجوة النوعية بينهما وعدم توزيع ثمار التنمية بينهما بالتساوي (تقرير التنمية البشرية، 1996، ص: 26).

وعلى صعيد آخر، تعتبر معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل هي الأدنى على مستوى العالم، كما تشغل مصر المركز 120 من بين 128 دولة بالنسبة لفجوة النوع الاجتماعي. وتعتبر مشاركة الشباب في الحياة العامة أو السياسية ضعيفة؛ فنسبة الشباب اللاتي يشاركن في العمل التطوعي تقل عن 1% وفقاً لمسح النشء والشباب، كما أن 11% أدلين بأصواتهن في الانتخابات الماضية (قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011). وهذا يؤكد التقارير التي تشير إلى

لاتقبل مشاركة المرأة في المجالات القومية المختلفة. أما إجراءات شبكة السلامة الاجتماعية والحكم التشاركي فلم يتبين لهما أية آثار إيجابية فعلية.

ومن ثم تزايدت معدلات الفقر (موضوعي وغير موضوعي) بصورة ملحوظة على الرغم من النمو الاقتصادي، وتنفيذ العديد من البرامج والمشروعات ولكن عوائدها كانت لاتوجه لتنمية الفقراء ولكن لفئة معينة في المجتمع، وتوغل الفساد وهو الأمر الذي مهد لقيام ثورة الخامس والعشرين من يناير.

هناك مجموعتان من المتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية والتي يمكن من خلالها تحديد ملامح الفقر في مجتمع ما، الأولى هي متغيرات الوضع أو المكانة والتي تعكس الدخل وفرص البقاء للفقراء والتي عادة ما ترتبط بالحالة الاجتماعية والديموجرافية (السن، تكوين الأسرة، المستوى التعليمي، والعمل)، أما الثانية فهي مؤشرات المدخلات والعمليات والتي تستخدم لتعريف أهم العوامل المؤدية للفقر أو مصادر الفقر.

ويتتبع مؤشرات الفقر على المستوى القومي، يلاحظ زيادة تمثيل الفقراء "فقراً مطلقاً" في قطاع الزراعة والتشييد، حيث تصل معدلات الفقر في قطاع الزراعة إلى نحو 24.4% كما هو بالجدول رقم 1 (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2010، ص: 6)، وتصل إلى أدها في قطاعات الخدمات والبنوك. ويختلف الأمر عند ملاحظة "الفقر الذاتي" حيث تتراجع معدلاته في قطاع الزراعة، وهو ما يمكن عزوه إلى أن الفقر الذاتي أعلى في الحضر وخاصة بين المتعلمين وهي سمات لا يتميز بها العاملون بالقطاع الزراعي (UNDP، 2003).

جدول 1. نسبة الفقراء والتوزيع النسبي لهم وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي عام 2008

نسبة الفقراء (%)	التوزيع النسبي للفقراء (%)	التوزيع النسبي للسكان (%)	طبيعة النشاط الاقتصادي
24.4	47.5	36.0	الزراعة
7.5	0.1	0.2	التعدين
17.6	10.0	10.5	التصنيع

لدعم سياسات التنمية فى الوقت الراهن، كما أن تزايد الاعتماد على أنشطة هذا القطاع فى العديد من الدول الآخذة فى النمو يمكن أن يسهم فى مواجهة الأزمات الاقتصادية والبطالة، والفقر الى جانب مشكلات النمو السكانى والهجرة من الريف الى الحضر.

رابعاً: المشروعات الصغيرة

وقبل التطرق لمفهوم المشروعات الصغيرة والجوانب المرتبطة بها، سيتم التعرض لمفهوم فى غاية الأهمية والذي بدوره لن تتحقق سبل المعيشة الكريمة للمرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة، ولن تتمكن من الوصول والنفوذ لأسواق العمل، ومؤسسات الإقراض، وهو مفهوم "التمكين" سواءً كان إقتصادياً أو سياسياً أو إجتماعياً. ويمثل مفهوم التمكين عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله فى عملية التنمية وهو يعبر عن تعزيز وتقوية قدرات الفئات المهمشة فى المجتمع بما يمكنها من التغلب على كافة العقبات وأوجه التمييز والتي تقلل من أو تعوق حصولهم على حقوقهم، ووصولهم الى كافة الموارد والخدمات المتاحة، وإملاكهم لأدواتها وتدمجهم فى عمليات إتخاذ القرار داخل وخارج أسرهم.

وتعانى المرأة من صعوبات كثيرة تؤدى فى مجملها الى إفتقارها لمقومات الحياة الاجتماعية الكريمة، فهى تعاني من فقر الدخل وفقر القدرات - وهو ما عضدته دراسات الحالة، فنسبة الامية بين الاناث مرتفعة حيث تبلغ نحو 37.3% (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، 2012، <http://www.capmas.gov.eg>) وتصل الى نحو 22.3% بين الذكور، ويصل معدل البطالة بين الاناث الى 18.6% (+15)، أما النسبة المئوية للاناث فى قوة العمل فتبلغ نحو 23.9% من إجمالى قوة العمل وذلك وفقاً لتقرير التنمية البشرية 2010. أضف الى ذلك صعوبة حصولها ووصولها للخدمات الائتمانية ومنها المشروعات والقروض الصغيرة ومتناهية الصغر والتي يمكن عزوها لعدة عوامل يرجع البعض منها لما سبق سرده والبعض الاخر يعود لعدم تحكمها فى إتخاذ القرار داخل وخارج أسرتها والتي ربما ترجع للقيم الثقافية السائدة، وأنه على الرغم من الدور الهام الذى تلعبه المرأة فى المجتمع، فإنه لا تظهر مساهمتها فى

إستبعاد فئة الشباب تحديداً وتهميش دورهم، كما أن المعوقات الثقافية تلعب دوراً فى عزل النساء عن الحياة العامة (تقرير التنمية البشرية 2010، ص:96).

إن مشاركة المرأة فى النشاط الإقتصادى فى القطاع الرسمى وغير الرسمى يتطلب تمكينها من أدوات ذلك النظام، فالمتتبع لمساهمتها فى قوة العمل على سبيل المثال فى الفترة (1981-2000) يلاحظ إرتفاعها من 917 ألف الى حوالى 4.2 مليون فى عام 2000، بمعدل نمو سنوى وصل الى 8% فى الفئة العمرية (15-64 سنة)، ووصلت قيمة مساهمتها الى نحو 24.3 مليون عام 2006. وبالنظر الى معدلات البطالة خلال نفس الفترة، يتبين ارتفاع نسبة البطالة بين الاناث والتي إرتفعت من 19% عام 1981 الى نحو 23% عام 2000، فى حين لم تتعدى النسبة 5% بين الرجال (المجلس القومى للمرأة، 2002)، ومن ثم فإن السبيل الوحيد لتحقيق التوازن والتقليل من الفجوة النوعية فى قوة العمل والبطالة هو المشروعات الصغيرة لمساعدة النساء على الاندماج فى قوة العمل والارتفاع بمساهمتها فى القطاعات المختلفة، وتيسير حصولها على تلك المشروعات وتسويقها.

وتبين مختلف الدراسات والاحصاءات إنخفاض مشاركة المرأة فى القطاعات التقليدية خاصة القطاع الزراعى، أما بالنسبة للقطاع الخاص فإنها تعاني من إنخفاض فرص التوظيف وكذلك تتخفف مشاركتها فى مجال العمل الحر. ويلعب القطاع غير الرسمى دوراً هاماً، والذي لا تتوفر إحصاءات دقيقة عنه، فى خلق فرص العمل وتوليد الدخل لأعداد متزايدة من قوة العمل المصرية عامة، ومن قوة العمل النسائية خاصة، وذلك لأن هذا القطاع تحديداً يكتسب أهمية خاصة فى أوقات الركود الإقتصادى حيث ينمو ويتسع، بينما يميل نموه للتباطؤ فى أوقات الرواج. إضافة الى أنه يسهم فى إنتاج سلع وخدمات رخيصة نسبياً للمشتغلين فى القطاع الرسمى من محدودى الدخل مما يخفف من الأثار السلبية المترتبة على إنخفاض الدخل الحقيقية أو عدم زيادتها بالقدر المناسب لمواجهة إرتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة بالقطاع الرسمى (المجلس القومى للمرأة، 2001، ص:59).

ولذا يتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن تشجيع هذا القطاع (غير الرسمى) يمثل أولوية ملحة وضرورية

فيما بينها وأيضاً فيما بين الدول وبعضها. وبصفة عامة هناك إتجاهين مختلفين في تعريف المشروعات الصغيرة، يتعلق الأول منها بالتعريف النوعي حيث يرى البعض أن المشروعات الصغيرة هي المشروعات التي تتصف بالكثرة العددية وإنتشارها مع عدم تنظيمها، أما الإتجاه الثاني وهو الغالب في تعريف المشروعات الصغيرة فهو الإتجاه الكمي والذي يتضمن مجموعة من المعايير مثل حجم العمالة، ورأس المال (معهد التخطيط القومي، 2004، ص ص: 9:10). وتتفق الدراسة الحالية مع ما ورد في دراسة معهد التخطيط القومي من أنه لا بد من وضع مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة الامر الذي يتيح مزايا عديدة منها سهولة تحديد أعضاء هذا القطاع الحيوى، وإمكانية المقارنة بين حجم ونتائج أعمال المشروعات الصغيرة داخل وخارج الدولة.

وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الصادر عن الـ UNDP وبالتعاون مع معهد التخطيط القومي، أنه يوجد في مصر عدد من القنوات التي يمكن من خلالها الوصول الى تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (SMEs) والتي تعتبر من المنظور التجارى للبنوك لا تتمتع بالجاذبية بسبب إرتفاع التكاليف المباشرة للقروض الصغيرة والمتعددة ذات العوائد الضئيلة وإرتفاع المخاطر بسبب إنعدام الصبغة الرسمية لتلك المشروعات، وعدم وجود ضمانات، إضافة الى ضعف القدرات الفنية والتسويقية لديها. اما المنظمات الأهلية فإن إمكانياتها في مساعدة قطاع المشروعات الصغيرة محدود بسبب بعض القيود والمعوقات منها الوضع القانونى المتأرجح لتلك المنظمات، والحظر على تعبئة المدخرات، والإلتزام بتوقيع شبكات القروض بطريقة مركزية، إضافة لإفتقارها للمهارات المصرفية وشبكات الفروع.

كما أن الانشطة المانحة في قطاع القروض في مصر تفتقر الى التنسيق وتبادل المعلومات وتخطيط الجهود لتفادى الازدواجية. ولقد تشكلت مؤخراً مجموعة فرعية مانحة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لمواجهة هذا القصور تحت إشراف المجموعة الاستشارية المانحة DAG وترأسها الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA والتي لم تتبع الدراسة الحالية ما ألت اليه الامور في تلك المجموعة.

رفاهية الاسرة في شكل نقدى، ومن ثم فهو غير منظور إجتماعياً وإقتصادياً. فالمرأة في الريف تساعد في أنشطة كثيرة ومتنوعة داخل أسرتها مثل تربية الماشية، وجلب المياه، وتجهيز الطعام الى جانب عملها في الارض، ومن ثم فإن هذه الاعمال تسهم مساهمة كبيرة في تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وتلك الأعمال اذا لم تؤديها المرأة فإن الاسرة تحتاج الى دفع مقابل نقدى لأدائها أو عدم أدائها أصلاً.

وقد أصبح جلياً الآن أن التغيرات الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية تؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف، ومن ثم يجب بذل جهود واعية لتحسين الوضع النسبي للمرأة داخل قطاعات الدولة المختلفة، ولكن من الاهمية بمكان أن ندق ناقوس الخطر، للمناطق الريفية والعشوائية والتي تعيش في مستويات إجتماعية وإقتصادية متدنية، وخاصة أن أنشطة العمل في الريف موسمية، إضافة الى المشكلات العديدة التي تحيط بالقطاع الزراعى والعاملين فيه مثل تقزم الحيازات وإرتفاع إيجار الارض والعمالة الزراعية، ومن ثم يقوم أفراد الاسرة بغالبية الاعمال الزراعية، ومن ثم إلقاء المزيد من الاعباء على كاهل المرأة الريفية. ومع إستمرار هذا الوضع، فإن الأسر الريفية الفقيرة ستنزل تدور في حلقة الفقر المفرغة، كما ستفرغ جيلاً آخر يفتقر الى كافة المقومات الحياتية من صحة وتعليم وغيرها وهو ما يتنافى تماماً مع اهداف الألفية الثالثة.

ومن ثم تمثل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الملاذ الآمن لحل مشكلات المجتمع الريفى، والمرأة الريفية على وجه الخصوص، وأصبحت تحتل أولوية حيوية في أجندات بعض منظمات المجتمع المدنى حيث أنها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بتمكين المجتمعات المحلية بمختلف فئاتها حيث يجرى تمكينها من خلال عملية مطولة من الحوار والتعلم وخلق الوعى لكى يأخذ أفراد المجتمع عامة والمرأة خاصة بزمام حياتهم ويشاركوا في صنع وإتخاذ القرار الاسرى والقومى، الامر الذى يؤدى الى رقى المجتمع وتقدمه.

وهناك اختلاف كبير بين المتخصصين لوضع مفهوم موحد للمشروعات الصغيرة، نظراً لتباين المنشآت في خصائصها الاقتصادية والفنية والتنظيمية

المحاور فهو تأسيس برنامج يتيح للمشروعات الصغيرة الحصول على نفس المميزات والشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام والقطاع الحكومي، والمحور الأخير يتمثل في إستعداد الحكومة للتكيف مع الأوضاع المتغيرة التي قد تحدث أثناء فترات النمو المختلفة مثل الإرتفاع في سعر البين أو ضعف الإدارة، فعندئذ تتدخل الحكومة لمساندتها وإقالتها من عثرتها.

وفى سبيل تحقيق تلك المحاور عمدت الحكومة على توفير المناخ الإقتصادي والإدارى الذى يكفل نمو المشروعات الصغيرة وزيادة قدراتها التنافسية وذلك بوضع برنامج يعمل على تحسين وتطوير بعض الجوانب المدعمة مثل تحسين مجالات الإدارة، ووضع نظم للمعلومات الإرشادية فى مجالات التمويل والضرائب والقوانين، كما أنشأت صندوق تموله الحكومة لتحديث الماكينات وتأجيرها وتقديم قروض تعادل نصف قيمة الآلة المطلوبة.

2. التجربة الهندية

ترتكز السياسة القومية الصناعية فى الهند على تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة، كأحد الوسائل الفعالة لمواجهة الفقر والبطالة، وتتم مثل هذه المشروعات بإنخفاض تكلفة فرصة العمل ومحدودية الاستثمارات التى تتطلبها فضلاً عن إعتماها فى الغالب على المواد الأولية المحلية وليست المستوردة. وفى سبيل ذلك إعتمدت عدد من الآليات تمثلت فى إنشاء جهاز قومى للصناعات الصغيرة، وإنشاء ثلاث معاهد تدريبية يتم فيها تدريب المنظمين لإكتساب المهارات الإدارية والتنظيمية، مع وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المشروعات الصغيرة يتدرج عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، والأخذ بنظام تمويل يشجع المشروعات الصغيرة المنخفضة فى رأس المال والموظفة لعدد أكبر من العمال، إضافة الى خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة مع إلزام الصناعات الكبيرة بتقديم كافة المعلومات المتوفرة لديها للصناعات الصغيرة، وأخيراً إنشاء هيكل إستشارى لوضع السياسات المتعلقة بالصناعات الصغيرة (عريقات، 2004، ص: 65، 69، 70).

وهناك نماذج متعددة ومتنوعة لجهات الاقراض فى مصر منها على سبيل المثال لالحصر، بعض الوزارات، والمنظمات الاهلية، وجمعيات رجال الاعمال بالمحافظات، الصندوق الاجتماعى للتنمية، وصندوق التنمية المحلية، والبنوك مثل بنك التنمية والإئتمان الزراعى، والبنك الوطنى للتنمية، وبنوك مصر والأهلى والقاهرة، إضافة الى الجهات المانحة مثل الاتحاد الاوربى، البنك الدولى، الصندوق العربى للإئتمان، الصندوق الكويتى، والبرنامج الإئتمائى للأمم المتحدة، والبنك الألماني للإئتمان والتنمية KfW، ولكن السؤال الذى يفرض نفسه بقوة، ما هى الاجندات "الخاصة" التى تحملها تلك الجهات المانحة وتأثيرها على المجتمع القومى؟ أليس ما حدث ويحدث فى مصر والعديد من الدول أبلغ دليل على حقيقة عمل تلك الهيئات وما تحدثه من تغيرات فى البنية الثقافية والاجتماعية بل والسياسية والاخضر تغيير الهوية القومية والائتماء الوطنى؟

نتائج الهدف الثانى: التعرف على بعض التجارب المحلية والدولية فى مجال المشروعات الصغيرة
تعكس نتائج هذا الهدف بعض التجارب المحلية والدولية فى مجال المشروعات الصغيرة عامة والمرأة خاصة، وذلك للوقوف على أسباب النجاح أو الفشل فى بعض هذه التجارب-إن وجدت- وذلك للإستفادة منها فى تطوير مجال المشروعات الصغيرة على المستوى القومى، وتلافى الاخطاء والحد من المعوقات.

أولاً: التجارب الدولية

1. التجربة اليابانية

اعتمدت سياسة الحكومة اليابانية فى مجال المشروعات الصغيرة على أربعة محاور رئيسية: أولها التحديث وبناء هياكل تنظيمية للمشروعات الصغيرة، وإقامة المجموعات الصناعية والخدمية التعاونية لإدارة المصانع المشتركة، والقيام بالتدريب والابحاث المتطورة، وثانيها، إنشاء العديد من مؤسسات التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة وكذلك مؤسسات ضمان القروض حتى يمكنها مساعدة المشروعات المتعثرة أو التى لاتملك ضمانات كافية، أما ثالث هذه

1. برنامج بنك التنمية والإئتمان الزراعي لتنمية المرأة الريفية (تقرير التنمية البشرية، 2004،

ص:145)

بدأ العمل به منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بدعم من البنك الألماني KFW بغية تحسين دخل الأسرة، حيث قدم البنك الألماني بعض التسهيلات الائتمانية والمساعدات الفنية لبرنامج تنمية المرأة الريفية لدى فروع البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي في محافظات قناة السويس وسيناء دون أى تمييز نوعي ولكن يطلب ضماناً في صورة أراضي وهو ما أدى الى حرمان النساء الفقيرات من الحصول على تلك القروض الصغيرة. وقد إتمتدت آليات التنفيذ على: عمل فرق تتكون من أحد موظفي بنك القرية وأحد المهندسين الزراعيين من الإدارات المحلية التابعة لوزارة الزراعة لعمل ترويج لقروض المرأة الريفية ومتابعة عملية تحصيل الأقساط، إضافة الى عمل دورات تدريبية نظرية وتطبيقية لتلك الفرق، وعمل إستطلاع للرأى للإستعانة بوجهة نظر بنك القرية وموظفي وزارة الزراعة بشأن الأنشطة التجارية المناسبة. وقام المختصون في تربية الحيوان والتصنيع الزراعي بإجراء دراسات عن التدفق النقدي للمشروعات الصغيرة عن الأنشطة التي تم تحديدها، ثم وضعت برامج التمويل وهي مضمونة بحكم الأقساط الشهرية للمقترض والضامن.

وفي غضون 20 شهراً إنتهت في يونية 1998 وصل عدد القروض المنصرفة الى 1700 قرض، بلغت قيمتها 1.5 مليون جنيه وكانت نسبة السداد 91% ويعكس متوسط حجم القرض 865 جنيهاً، وقد إستطاع البرنامج أن يشمل أشد النساء فقراً. وقد قدم البرنامج عدد من التوصيات التي قد تقيد في مجملها عند وضع رؤى وآليات مستقبلية فعالة وواضحة فيما يخص مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وهي:

- أن الإتصال الشخصي بالعملاء المرتقبين إما على المستوى الفردى أو من خلال ندوات جماعية يكفل الإمتداد السريع الى المرأة التي لم تكن تدرى شيئاً عن هذه الخدمة.
- أهمية إسناد المهام المشتركة مثل الترويج للقروض وتحصيلها الى الموظفين، وربط هذين المعياريين

3. التجربة الماليزية (برنامج التعاونيات الإرشادية للمرأة)

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الرائدة التي تمكنت بها أن تصبح دولة بها معدل تشغيل كامل للقوى العاملة بها، وارتفع متوسط دخل الفرد فيها من 350 دولار سنوياً في أوائل الثمانينات الى نحو 4000 دولار عام 2000، وذلك بتحقيق نمواً إقتصادياً سريعاً وساعد على تحقيق ذلك إتخاذ سياسات مشابهة في التجريبتين السابقتين، إضافة الى تطوير التعليم الصناعي، والتركيز على الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات الكبيرة.

ومن النماذج العملية الناجحة في ماليزيا، برنامج تعاونيات المرأة والتي قامت فيها الحكومة من خلال الإدارات الزراعية فى الولايات المختلفة بمنح زوجات المزارعين قروض عينية فى صورة مكان مجهز بمعدات والأت للتصنيع الغذائى تتراوح قيمته ما بين 20-30 ألف رينجت (العملة الماليزية) والتي تعادل نحو 30-40 ألف جنيه مصرى. وتتكون هذه المجموعات من 10-12 سيدة ترأس إحداهن المجموعة ويقمن بتسويق منتجاتهن فى السوق المحلى (السوبر ماركت)، وهن لايدفعن شيئاً للحكومة ولكن فى حال توقف المشروع وإنسحاب أعضاؤه تسترد الحكومة المعدات. ومن العائد المتحصل عليه يتم إعطاء السيدات أجورهن وتوزيع الارباح عليهن، وفى ذاك الوقت (2005) بدأت التصدير الى هونج كونج كتجربة أولية لحين تمكنهن من الإلمام بكافة المعايير والمواصفات التصديرية للدول الأخرى يعقبها التوسع فى أفاق التصدير.

وتحاول الحكومة تحسين وتطوير هذه التعاونيات من حيث ضرورة توفر الإشتراطات الصحية وتجهيزات المكان بما يتواءم مع المعايير الدولية. وهذا البرنامج من الممكن أن يحل مشكلة الضمانات التي تعاني منها المرأة الريفية فى مصر، حيث أنهم نجاح وإستدامة المشروع هو الضامن، ولايتطلب منح قروض مالية، وإنما تقدم القروض فى صورة عينية، كما يمكنها أن تسهم فى توفير فرص عمل، وتحد من الفقر.

ثانياً: التجارب المحلية

ويجرى صرف القروض وتحصيلها مرتين فى الأسبوع فى بعض الأماكن العامة المتفق عليها داخل القرية، وكلتا الجمعيتان تغطيان تماماً تكاليفهما ويجرى دائماً مراجعة شروط الإقراض فى ضوء التغذية المرتدة من موظفى القروض.

وبتحليل التجارب الدولية السابقة، يتبين أن المشروعات الصغيرة فى مصر تحتاج لتبنى بعض السياسات التى طبقتها تلك الدول، ويأتى فى مقدمتها تحديث الهياكل المؤسسية المقدمة للقروض والمشروعات الصغيرة، وإنشاء معاهد تدريبية يتم فيها إكساب العاملين بتلك الجهات المهارات الإدارية والتنظيمية، ويتزامن ذلك مع ضرورة بناء مؤسسات لضمان القروض تقدم العون للمشروعات المتعثرة أو التى لا تملك ضمانات كافية، وأخيراً التركيز على الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات الكبيرة. أما التجارب المحلية فيتبين أن تطبيق آلية ضمان جماعية يمكن أن تحل من مشكلة الضمانات التى يعانى منها المقترضين أو أصحاب المشروعات الصغيرة عامة والمرأة الريفية خاصة. كما أن الترويج للقروض والمشروعات الصغيرة داخل القرى أمر فى غاية الأهمية، أضف الى ذلك أهمية أخذ التوصيات الى قدمها بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى برنامجه لتنمية المرأة الريفية.

نتائج الهدف الثالث: التعرف على تجربة إحدى منظمات المجتمع المدنى "مؤسسة إيد على إيد" فى مجال المشروعات الصغيرة

تتعلق نتائج هذا الهدف بتوصيف وتقييم تجربة مؤسسة "إيد على إيد" فى مجال المشروعات الصغيرة المعتمد على "القرض الحسن الدوار"، وذلك باستعراض بعض الحالات المشاركة (20 حالة) فى مشروع "الاسرة الفعالة" الذى بدأ العمل به منذ نحو ثلاث سنوات، حتى يتسنى الوقوف على أوجه النجاح والفشل التى تعود بالايجاب على المؤسسة ذاتها وعلى الجمعيات الاخرى التى تعمل فى نفس المجال حتى تتحقق الفائدة المرجوة ويتم القضاء على الفقر المتفشى فى القرى المصرية وتحسين نوعية الحياة بها.

بتقييم الأداء تقادياً لصرف قروض غير صالحة حيث تكون مسئولية التحصيل غير محددة.

- أن التوسع والإنتشار الكبير يعكس إستفادة العملاء من القروض، وعلى هذا يمكن للبنك أن ينظر فى مسألة رفع سعر الفائدة على القروض الصغيرة لتغطية التكلفة الفعلية الإضافية على البنك.
- أنه يمكن تخفيض التكاليف الإدارية على البنك، عن طريق تخصيص يوم أو يومين فقط فى الشهر لصرف القروض إقتداءً بالحالات الأكثر نجاحاً لدى مؤسسات القروض الصغيرة على مستوى العالم.
- أنه يمكن خفض تكاليف المعاملات على العميل دون تخفيض فى عوائد البنك عن طريق التخلص من تلك التكاليف التى لا تشكل أى دخل للبنك ومن ذلك مثلاً عرض لوحة إعلانية فى كل بنك من بنوك القرية توضح عليها جميع القواعد الإجرائية للبنك والمستندات المطلوبة ومن ثم نقل من تعدد زيارات العميل للبنك الى أدنى حد ممكن.

2. برنامج "بشاير" لإقراض الفقراء من جمعية رجال الأعمال بالأسكندرية (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص: 147)

وقد تم هذا البرنامج بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال بالدقهلية بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID وقد خدم بشكل ناجح النساء الفقيرات اللائى يحتجن الى قروض. وقد بدأ البرنامج عام 2000 فى ظل آلية ضمان جماعية تضم 3-6 أعضاء لكل مجموعة، وكان حجم القرض يتراوح ما بين 100-500 جنيه، وبلغ متوسط حجم القروض نحو 220 جنيه. وقد نما وتوسع البرنامج وهو مايدل عليه عدد المقترضين الفعليين والذى تتطور خلال اعوام 2001، 2002، و2003 وبلغ 1805، 7248، و16258 مقترضاً على التوالي، وحدث هذا التوسع على الرغم من أن سعر الفائدة المحمل على القرض بلغ 26% فى السنة كسعر ثابت، الأمر الذى يعنى أن السعر الفعلى أعلى من هذا المعدل.

وكانت نسبة السداد 100% وقد قام برنامج "بشاير" لجمعية رجال العمال بالدقهلية مؤخراً بزيادة حجم القروض بحيث تراوح ما بين 300-800 جنيه.

لتغيير وضعها، وأن تتمتع بالسمعة الحسنة لدى اهالى القرية.

وهناك مجموعة من الواجبات والحقوق لتلك الأسر المستفيدة، وتتمثل الحقوق والتي تلتزم بها الأسرة أمام المؤسسة فيما يلي: الإلتزام بكل التعليمات المقدمة من خبراء المؤسسة، تعليم الأبناء وعدم تسربهم، وكل فرد يقل سنه عن 35 سنة وأمى يلتزم بمحو أميته فى خلال عام من بدء المشروع، والإلتزام بإعطاء بيانات سليمة لمن يتقوا بهم من القيادات والتي تقوم بعمليات المتابعة والتقييم، وأخيراً تعهد الأسرة بالحفاظ على حسن السمعة. أما حقوق الأسرة لدى المؤسسة فتتمثل فى: توفير حزمة من المشروعات لتلك الأسر (تربية إناث البتلو، الخراف، والدواجن) والتي توفر عند نجاحها دخلاً يتجاوز 20.000 جنيه سنوياً، وهذه القروض تعتبر قروض حسنة دواراً حيث عند تمام السداد لقيمة القرض يتم توجيه القرض للأسر أخرى. كما تقدم المؤسسة الدعم عند الضرورة فى الظروف والمناسبات الإجتماعية مثل المرض، إضافة الى تقديم مكافأة للأسر شهرياً تحدد بناء على النجاح الذى تحقق فى المشروع وتستمر هذه المكافآت لمدة ثلاث سنوات تتناقص قيمتها من عام للأخر مع بدء إنتاج المشروع، والمساهمة فى دفع المصروفات الدراسية للأبناء فى مرحلة التعليم الأساسى.

أما فيما يتعلق بسداد القرض، فيتم تبعاً لظروف المشروع والسوق وعلى مراحل قد تمتد الى سبع سنوات من تاريخ بدء المشروع، وتقوم الأسرة بسداد أصل القرض فقط ولا تتحمل أية أعباء أو تكاليف خاصة بالتدريب أو المتابعة وتقوم المؤسسة بكل ذلك نظير 10% من قيمة التبرع أو من التبرعات التى يمكن أن ترد للمؤسسة ويريد دافعوا توجيهها لهذا الغرض.

ثانياً: الخصائص الاجتماعية لدراسات الحالة

يختص هذا الجزء من النتائج بتوصيف الخصائص الاجتماعية لدراسات الحالة موضع الدراسة فى كل محافظة على حدة، لتوضيح طبيعة وخصوصية كل محافظة.

أ. دراسات الحالة فى محافظة الفيوم

أولاً: توصيف مؤسسة "إيد على إيد" ومشروع الأسرة الفعالة

تمثل مؤسسة "إيد على إيد" أحد الجمعيات الأهلية والمشهرة برقم 3635 لسنة 2012، ولايعنى ذلك حداثة عهدها بالتنمية بل أن غالبية أعضائها لديهم خبرات تزيد على الخمسة عشر عاماً حيث كانوا من العاملين فى جمعيات أهلية أخرى تعمل فى مجال التنمية. وتعمل المؤسسة فى الريف المصرى وتهدف الى التنمية الشاملة عن طريق الإستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة حيث تمتلك المؤسسة حزمة برامج للتنمية الشاملة تحاول بها العمل على رفع مؤشر التنمية. وكل برنامج يشمل مجموعة من المشروعات وكل مشروع هدف محدد ومن أمثلة هذه البرامج: برنامج زيادة الدخل ويهدف الى رفع مستوى دخل الأسرة الى ما لا يقل عن 20.000 جنيه سنوياً، وبرنامج التعليم ويهدف الى إلتزام الأسر الفقيرة بانتظام أبناءها فى التعليم الأساسى بالإضافة الى مهارات التنمية البشرية الضرورية للقيادات الطبيعية، وبرنامج البيئة والصحة ويهدف لخلق مجتمع صحى يعيش أفرادها فى بيئة صحية ونظيفة، ومنها مشروعات الأسرة الفعالة، والنخيل، وزيادة الوعى وتيسير التعليم الأساسى.

ويهدف برنامج الأسرة الفعالة الذى تركز عليه الدراسة الحالية الى زيادة دخل الأسر الفقيرة بعدة مشروعات (الانتاج الحيوانى والداجنى) وذلك للوصول بدخل تلك الأسر الى ما لا يقل عن 20.000 ألف جنيه (عشرون ألف جنيه) سنوياً ويتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع بعض الجمعيات الأهلية ولجان الزكاة المتواجدة فى الأماكن النائية والفقيرة وبمشاركة القيادات المجتمعية بها.

والغرض الأساسى من هذا البرنامج مساعدة الأسر الفقيرة للخروج من دائرة الفقر وعدم الإعتماد على المساعدات وذلك لدفعها الى الإستفادة المثلى من مواردها وإنقاذ نفسها والأجيال المستقبلية من دائرة الفقر والجهل الخبيثة وعدم توريثهما. وتقوم المؤسسة بعمل عقد مع الأسر الفقيرة والتي تتوفر بها الشروط التالية: أسرة فقيرة تقع فى نطاق القرى الأكثر فقراً، وجود فرد واحد على الأقل فى الأسرة قادر على العمل (رجل/إمرأة)، وجود عزيمة قوية لدى تلك الأسرة

إيجار وذلك لتوفير مصدر الأعلاف للحيوانات، أضف الى ذلك المتابعات الدورية من المؤسسة للوقوف على أية مشكلات أو معوقات وتساعدن على حلها وبمعاونة القيادات الطبيعية وجمعية تنمية المجتمع.

وقد إتضح أن هناك حالتين فشلنا (أرملتين) يمثلون نحو 28.57% من إجمالي السبع حالات موضع الدراسة وتم تصفية المشروع مع المؤسسة وترجع الاسباب الرئيسية لذلك الى الافتقار الى المهارات اللازمة للعناية بالحيوانات، وصغر الاطفال وعدم وجود من يساعدن في ذلك، وعدم التفرغ لوجود مصدر رزق آخر (محل بقالة)، وأخيراً المعاناة من بعض الامراض التي حالت دون تمكنهن من مواصلة العناية بالحيوانات.

فيما يتعلق بحالات النجاح والتي مازالت مستمرة حتى وقت جمع البيانات، فتبين أنهن لديهن الرغبة في تحسين وتطوير أوضاعهم الاجتماعية وخاصة في ظل غياب الزوج، وهذه نقطة هامة لم يتم تلمسها في حالتى الفشل. كما أنهن لديهن مهارة في التعامل مع الحيوانات ويلجأن الى قيادات القرية والتي ساعدتهم في الحصول على المشروع في معرفة بعض الجوانب، كما يلجأن الى الجيران.

وقد تسلمن جميعهن الحيوانات عند عمر 42 يوم، وأوضحن أن بعد فترة يتم تسليمهن "نعجتين، وخروف" كأحد الوسائل التكميلية لهن حيث يمكن لهن

أوضحت نتائج التحليل كما هو موضح بالجدول 2، 5 أن غالبية الحالات موضع الدراسة (سبع حالات) أرامل عدا حالة واحدة وإن كانت الزوجة (الزوجة الاولى) هي المسؤولة عن المشروع لإنشغال الزوج، ويتراوح عدد أفراد الأسر ما بين 3-6 أفراد، ويبلغ متوسط أعمارهم نحو 17.21 عاماً. أما بالنسبة للحالة التعليمية لأفراد الاسر، فيبلغ عدد الافراد الذين في سنوات التعليم المختلفة نحو 18 فرداً، وهناك 8 أفراد أميين، وحالة تسرب واحدة من التعليم. ويبلغ إجمالي الدخل الشهري للأسر نحو 2239 جنيهاً، وغالبيتهم حائزين على أرض زراعية سواء ملك أو إيجار فيما عدا حالتين لاتملكان أية حيازات أرضية، ويتراوح حجم الحيازة الأرضية ما بين 31 قيراط (ملك) ، و54 قيراط (إيجار) في الحالات المدروسة، وحالة المسكن عامة متوسطة، وتبلغ نسبة الأمية داخل الحالات الثلاث المدروسة نحو 25.8%، أما نسبة من هم في سنوات التعليم/ أو أنهوا مرحلة تعليمية متوسطة فتبلغ نحو 58.06%، أما نسبة المتسربين من التعليم فلم تتعدى 3.2%.

أما بالنسبة لوضع المشروعات الصغيرة التي حصلوا عليها، فقد تبين أن المؤسسة قدمت لهن تدريبات لعمل "الكمارة" كأحد بدائل الأعلاف في حالة نقص أو إرتفاع الاعلاف الأخرى وخاصة البرسيم، كما تتطلب المؤسسة أن يكون لديهن حيازة ملك أو

جدول 2: الخصائص العامة لدراسات الحالة في محافظة الفيوم

الحالات	الحالة الاجتماعية	عدد أفراد الأسرة	متوسط أعمار الأسرة	الحالة التعليمية			الدخل الشهري (قبل الأسرة (المشروع) بالجنيه	الدخل الشهري للفرد بالجنيه	الحييزة الأرضية (قيراط)	ملك إيجار
				عدد الاميين	عدد الافراد فى مراحل التعليم	عدد المتسربين من التعليم				
الحالة الاولى	4	3	25.33	1	2	-	400	133.33	24	6
الحالة الثانية	2	5	15.4	2	2	-	200	50	-	12
الحالة الثالثة	4	5	18	1	4	-	160	32	-	-
الحالة الرابعة	4	5	18.8	2	2	1	900	180	2	12
الحالة الخامسة	4	6	11.8	1	4	-	200	50	-	24
الحالة السادسة	4	4	11.6	-	2	-	300	75	-	-
الحالة السابعة	4	3	19.6	1	2	-	79	26.33	5	-
الاجمالي/المتوسط/المنوال	4	31	17.21	8	18	1	2239	546.66	31	54

المصدر: دراسات الحالة

ب. دراسات الحالة في محافظة بنى سويف
أوضحت نتائج التحليل كما هو موضح بالجدول 5،3 أن غالبية الحالات موضع الدراسة (ثمانى حالات) أرامل عدا حالتين، ويتراوح عدد أفراد الأسر ما بين 4-8 أفراد، ويبلغ متوسط أعمارهم نحو 21.8 عاماً. أما بالنسبة للحالة التعليمية لأفراد الأسرة، فيبلغ عدد الافراد الذين فى سنوات التعليم المختلفة نحو 20 فرداً، وهناك 18 فرداً أميين، وحالة تسرب واحدة من التعليم. ويبلغ إجمالي الدخل الشهري للأسر نحو 4965 جنيهاً، وكل الحالات حائزين لأرض زراعية سواء ملك أو إيجار، ويتراوح حجم الحيازة الأرضية ما بين 38.5 قيراط (ملك) ، و78 قيراط (إيجار) فى الحالات المدروسة، وحالة المسكن عامة متوسطة، وتبلغ نسبة الأمية داخل الحالات الثلاث المدروسة نحو 38.29%، أما نسبة من هم فى سنوات التعليم/ أو أنهموا مرحلة تعليمية متوسطة فتبلغ نحو 42.55%، أما نسبة المتسربين من التعليم فلم تتعدى 2.12%.

بيع "الخروف" فى العيد وإستخدامه فى حل المشكلات أو المناسبات الاجتماعية التى تمر بها الأسرة عوضاً وتلافياً عن التصرف فى العجول التى تمثل أصل المشروع والركيزة الاساسية له. وأوضح أن المؤسسة توفر لهم حصص من الاعلاف يتم صرفها من خلال جمعية تنمية المجتمع، إلا أن بعضهن يفضلن الشراء من التجار، لأن الحصول على تلك الحصص تضاف الى قيمة القرض، وهن لا يريدن ذلك حتى يتمكن من تسديد قيمة المشروع سريعاً.

وقد كانت هناك بعض المشكلات تتعلق بإرتفاع إيجارات الأراضى الزراعية (2000-2500 جنيهاً) والتى ترتفع بصورة مضطربة، الامر الذى يرفع من تكاليف الانتاج ولا يحقق لهم حتى الان ربحاً مميّزاً. إضافة الى إرتفاع نسبة نفوق الدواجن وأحياناً بين الحيوانات بسبب أمراض فجائية لايرصدونها فى حينها.

جدول 3. الخصائص العامة لدراسات الحالة فى محافظة بنى سويف

الحالات	الحالة الاجتماعية	عدد أفراد الاسرة	متوسط أعمار الاسرة	الحالة التعليمية		الدخل الشهرى للأسرة (قبل المشروع) بالجنيه	الدخل الشهرى للفرد بالجنيه	الحياسة الأرضية (قيراط)
				عدد الاميين	عدد الأفراد فى مراحل التعليم/المتعلمين من التعليم			
الحالة الاولى)	4	7	26.28	5	2	500	71.42	-
الحالة الثانية	4	5	23.6	3	2	500	100	16
الحالة الثالثة	4	6	20.6	2	1	810	135	-
الحالة الرابعة	4	7	17.8	1	5	500	71.42	12
الحالة الخامسة	4	4	13.25	1	-	500	125	-
الحالة السادسة	2	6	18.8	2	3	500	83.33	3.5
الحالة السابعة	2	8	27.6	3	4	955	119.37	7
الحالة الثامنة	2	4	26.5	1	3	700	175	-
الاجمالى/المتوسط/المنوال	2	47	21.8	18	20	4965	880.54	38.5
78								

المصدر: دراسات الحالة

من إجمالى الحالات المدروسة، وترجع أسبابها الى مشكلات صحية تعاني منها السيدة لم تمكنها من العناية بالحيوانات.

وإن كن واجهن بعض المشكلات يتعلق بعضها بالحيوانات نفسها حيث يكتشفن أنها لاتعشر، وإضطراب إحداهن لبيع البقرة لتبنى سقفاً لمنزلها، ومشكلات عدم القدرة على رعاية الحيوانات (الابقار والخراف) معاً، ونفوق الابقار والدواجن. وأسباب تتعلق بإيجارات الاراضى وتكاليف الانتاج المرتفعة. وقد ذكرت بعض الحالات أنه فى بعض الأحيان لايجد العلاج المناسب للحيوان المصاب بالوحدة الصحية ويضطرون للذهاب الى القرية المجاورة، وهو أمر مكلف بالنسبة لهن سواء تكلفة مادية تتمثل فى النقل، أو تكلفة معنوية تتمثل فى الذهاب سيراً ويستغرق الامر من 2-3 ساعات. وهناك أسباب أخرى تتعلق بعدم مساعدة الابناء إما لصغر الاطفال، أو لإنشغال الابناء بأعمالهم أو بالتعليم. وهذه من المشكلات الخطيرة التى تواجه مجتمعاتنا الريفية حيث يحجم الشباب عن العمل بالأعمال الزراعية حتى ولو إضطرتهم الامر للعمل بأعمال أخرى خارج قراهم أو بالعاصمة.

"نعتين، وخروف" كأحد الوسائل التكميلية لهن لحل المشكلات أو المناسبات الاجتماعية التى تمر بها الاسرة عوضاً وتلافياً عن التصرف فى العجول التى تمثل أصل المشروع والركيزة الاساسية له.

وأكدن ما ورد فى حالات الفيوم أن المؤسسة توفر لهن حصص من الاعلاف يتم صرفها من خلال جمعية تنمية المجتمع، إلا أن بعضهن يفضلن الشراء من التجار، لأن الحصول على تلك الحصص تضاف الى قيمة القرض، وهن لايريدن ذلك حتى يتمكن من تسديد قيمة المشروع سريعاً.

ومن الملاحظ أن بعض الحالات من السيدات لديهن مهارة التعامل مع الازمات والمشكلات التى تعترضهن، فعلى سبيل المثال، قامت أحد السيدات لدى نفوق البقرة ببيعها وأضافن نحو 1700 جنيه، ودعمها ببيت المال بالقرية بمبلغ 1300 جنيه وقامت أما بالنسبة لوضع المشروعات الصغيرة التى حصلوا عليها، فلم يختلف الوضع عن تلك الحالات بمحافظة الفيوم من حيث تلقيهم تدريبات من المؤسسة لعمل "الكمارة" كأحد بدائل الأعلاف، كما أنهن يتلقين المتابعات الدورية من المؤسسة للوقوف على أية مشكلات. ولم يتم رصد سوى حالة فشل واحدة تمثل نحو 12.5%

التعليمية لأفراد الأسرة، فيبلغ عدد الافراد الذين فى سنوات التعليم المختلفة نحو 15 فرداً، وهناك 9 أفراد أميين، وحالتين تسرب من التعليم. ويبلغ إجمالى الدخل الشهري للأسر نحو 1585 جنيهاً، وكل الحالات حائزين لأرض زراعية سواء ملك أو إيجار، ويتراوح حجم الحيازة الأرضية ما بين 22 قيراط (ملك)، و 72 قيراط (إيجار) فى الحالات المدروسة، وحالة المسكن عامة متوسطة، وتبلغ نسبة الأمية داخل الحالات الثلاث المدروسة نحو 33.33%، أما نسبة من هم فى سنوات التعليم/ أو أنهوا مرحلة تعليمية متوسطة فتبلغ نحو 55.55%، أما نسبة المتسربين من التعليم فتصل الى نحو 7.40%.

أما بالنسبة لوضع المشروعات الصغيرة التى حصلوا عليها، فنظراً لحدثة المشروعات بالمحافظ التى تقدمها المحافظة فلم يتم رصد حالات فشل حتى وقت جمع البيانات، كما لم يتبين كونهن تلقين تدريبات كسابقه من عدمه.

وقد أوضح أنهن تسلمن العجول عند نفس العمر، وتسلمن اللبن وشيكارات العلف من المشروع (من 6-10 شيكارات علف) عن طريق الجمعية الشرعية، وأن هناك متابعات شهرية من المؤسسة وأيضاً من القيادات الطبيعية بالقرية. كما أن التغذية والتحصينات يتابعها أحد القيادات الطبيعية بالقرية.

وكل الحالات لم تتسلم بعد دفعة النعاج والخراف، والدواجن بعد، وإن أبدت بعض السيدات أنهن لن يستطعن العناية بهن وتكفيهن العجول فى الوقت الحالى، وقد تماثلت الشكوى مع حالات المحافظات الأخرى فيما يتعلق بإرتفاع إيجار الارض الزراعية وإن كان سعره مرتفع للغاية عن المحافظتين الأخرتين حيث يتراوح ما بين 6000-7500 جنيه، وهو أمر شاق على تلك الاسر، حيث سيضطرن الى شراء البرسيم والاعلاف الأخرى من التجار الامر الذى سيرفع من تكاليف الانتاج، أو سيضطرون للتأجير فى ظل هذه الأسعار المرتفعة. ولكن الامر يمثل تحدياً آخر أمامهن ما لم يتعلمن مهارة الموائمة بين مختلف الخيارات المطروحة أمامهن وإختيار ما

وأشارت بعض الحالات الى إرتفاع سعر البرسيم حيث يصل سعره الى نحو 150 جنيهاً، كما أن إحدى الحالات لديها أطفال مصابون ببعض الامراض (روماتيزم، مرض بالاذن) وهو ما يمثل عبئاً آخر عليها حيث تضطر للذهاب لمستشفى أبو الريش بالقاهرة بحثاً عن العلاج لأطفالها. ولكن الامر الملفت للنظر أنهن لديهن طموحاً لتحسين أحوالهن المعيشية، فهناك من ترغب فى شراء منزل آخر، ومن ترغب فى تزويج أبنائها.

وقد تسلمن جميعهن الحيوانات عند عمر 42-45 يوم، ويصرف لهن شيكارة لبن ونشا للعجول الصغيرة، وأوضحن أن بعد فترة يتم تسليمهن بشراء بقرة أخرى. ولكن لا بد من وقفة جادة هنا تتعلق ببيع الحيوانات النافقة والمريضة وتداولها، وهو الامر الذى يحمل فى طياته مشكلات صحية خطيرة، ومن هنا لا بد من التوعية فى هذا الشأن أولاً ثم منع تداول تلك الحيوانات، والتخلص منها بطريقة آمنة، والبحث عن التعويض المناسب لتلك الحالات التى قد تصادف مثل هذا الامر سواءً من المؤسسة نفسها وخاصة فى حال تبين أن صاحب/صاحبة المشروع لم تهمل فى رعاية الحيوان، أو بالتعاون بين المؤسسة وبيت المال الموجود بالقرية. وقد تبين أيضاً أن الحالات التى تثبت الجدية من خلال حملات المتابعة وتحرز تقدماً، يتم إعطاؤها مكافأة شهرية من المؤسسة تتراوح ما بين 100-500 حسب كل حالة والتقدم المتحقق وذلك فى حفل عام بالقرية تحضرها كل الحالات المشاركة بالمشروع والقيادات الطبيعية، وهو الامر الذى يعطى بعداً آخر للمشروع وهو "الحافز المادى والمعنوى" الذى يشعر به أصحاب المشروعات ويحفزهم نحو بذل المزيد من النجاح.

ج. دراسات الحالة فى محافظة المنيا

أوضحت نتائج التحليل كما هو موضح بالجدول 5،4 أن كل الحالات موضع الدراسة (خمس حالات) أرامل وتوفى أزواجهن من حوالى 12-20 سنة، ويتراوح عدد أفراد الأسر ما بين 4-7 أفراد، ويبلغ متوسط أعمارهم نحو 26.43 عاماً. أما بالنسبة للحالة

جدول 4. الخصائص العامة لدراسات الحالة فى محافظة المنيا

الحالات	الحالة الاجتماعية	عدد أفراد الأسرة	متوسط أعمار الأسرة	الحالة التعليمية		الدخل الشهرى للأسرة (قبل المشروع) بالجنيه	الدخل الشهرى للفرد بالجنيه	الحياسة الأرضية (قيراط)	ملك إيجار
				عدد الأفراد فى مراحل التعليم/المتعلمين	عدد المتسربين من التعليم				
الحالة الاولى	2	7	26.57	1	4	185	26.42	12	24
الحالة الثانية	4	4	31	2	2	200	50	-	8
الحالة الثالثة	4	6	32	3	2	830	138.33	5	4
الحالة الرابعة	4	5	25.6	2	3	185	37	-	36
الحالة الخامسة	4	5	17	1	4	185	37	5	-
الاجمالي/المتوسط/المنوال	4	27	26.43	9	15	1585	288.75	22	72

المصدر: دراسات الحالة

والثانية مازالت تتعلم. وكانت أسباب عدم المداومة على محو الامية، ترجع فى معظمها لعوامل إجتماعية منها وفاة الزوج، عدم وجود وقت نظراً لرعاية الاسرة، ولكن تستشعر الدراسة عدم وجود اهتمام بمحو الامية بين السيدات والتي قد تعزى الى إعتقادهن أنه ليس مهماً، وأن رعاية الاسر أولى، إضافة الى التقاليد الاجتماعية والتي تحجم خروج المرأة وخاصة المتوفى زوجها.

ومن ثم التوعية الاعلامية الجادة التي تبصر وتجذب هؤلاء السيدات لأهمية التعليم والذى يقيهم من شرور حياتية كثيرة، كما يجب تهيئة الاماكن المناسبة لفصول محو الامية أو البحث عن آلية أخرى تتناسب مع رغباتهن وثقافة المجتمع. فما جدوى ما تقوم به المؤسسة من منح دفاتر لهن يتم تدوين كل ما يتعلق بالمشروع، من أعلام تم تسلمها وما تم بيعه وغيرها إن كن لا يدركن ما هو مدون! وقد يضعن ثقتهم فى غير موضعها، وما يحدث فى المجتمع الان من كوارث ترجع فى الاساس لنسب الامية المرتفعة والتي يستغلها البعض أسوء إستغلال.

يحقق صالحهن وصالح أسرهن، وهو أمر يجب توعيتهن به وخاصة أنهن أرامل وبعضهن لا يملكن مهارة التعامل مع مثل هذه الامور.

ويعكس التحليل السابق تفاوت نسب التعليم والامية من محافظة لأخرى وأيضاً داخل الحالات، حيث وجد على سبيل المثال إرتفاع نسبة الامية فى محافظة بنى سويف حيث تصل الى نحو 38.29%، يليها محافظة المنيا بنسبة 33.33%، وأقلهما محافظة الفيوم حيث تصل الى 25.8%. وهذا يعنى أن نسب الامية مرتفعة للغاية على مستوى الحالات المدروسة، بالتالى الوضع أسوأ على مستوى القرى، والمراكز والمحافظات، ويستلزم الامر البدء فى عمل برنامج قومى لمحو الامية وتلافى التجارب السلبية السابقة، أو لتقم مجموعة من منظمات المجتمع المدنى بالتعاون معاً فى هذا الصدد ووفقاً لبرنامج زمنى فعال ومؤثر.

وقد أشارت النتائج أنه على الرغم من إشتراط المؤسسة (إيد على إيد) على المستفيدين/ات من المشروعات أن يمحون أميتهم، إلا أن غالبيتهم عدا حالتين أحدهن حصلت على شهادة محو الامية،

أسلوب "إعطاء السمكة، دون تعلم الصيد" وانتشار ثقافة الأخذ دونما رغبة حقيقية للكرد والعمل.

ولذا فعلى المؤسسة من جانب مراعاة القدرات المختلفة للمستفيدين/مستفيدات من المشروعات وأن يتم إختيار نوعية مشروعات تتلائم مع ظروفهم الحياتية، كما يجب فى المتابعات الدورية وجود إستشارى أو مرشد زراعى متخصص فى نوعية المشروع المقدم لكى يعاين حالة الحيوانات وتقديم التحصينات المناسبة وخاصة فى ظل ظهور أمراض لايعلم عنها المستفيدين شيئاً. أضف الى ذلك تطوير المهارات المالية لدى المستفيدين لكى يتمكنوا من إدارة مشروعاتهم بصورة إقتصادية تدر عليهم العائد المناسب. أما من الجانب الاخر فعلى الجهات الحكومية تطوير الوحدات البيطرية وتوفير كافة الخدمات بها، وعدم السماح بتداول الحيوانات النافقة واستهلاكها وذلك بتشديد الرقابة الصحية والبيطرية.

المناقشة العامة للنتائج

فى ضوء ما سبق، يتبين أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هى أحد الآليات الفاعلة والضرورية للخروج من الازمات الحالية والتي تعصف بالمسيرة الاقتصادية وتخل بالمنظومة الاجتماعية والتوازنات السياسية، كما أنها يمكن أن تسهم فى إعادة العدالة فى توزيع الموارد وحل آفة الفقر المزمنة فى المجتمع الريفى المصرى. وهذا الامر يستلزم تعديل الهياكل المؤسسية لجهات الاقراض المختلفة ووضع إجراءات ومعايير موحدة، مع الحد من التعقيدات الادارية والضمانات المطلوبة وأيضاً سعر الفائدة، وخاصة للمرأة الريفية الفقيرة وذات الامكانيات المحدودة، فمن خلال وضع منظومة متكاملة للإقراض والتدريب لهن لاشك سوف تسهم فى تمكينهم إقتصادياً ومن ثم إجتماعياً ليصبحن قادرات على إدارة مشروعات ناجحة ترتقى بهن وأسرهن. فالدعم الفنى والتدريب السابق واللاحق للمشروع هام جداً، كما أن وجود أنظمة متابعة وتقييم دائمة من جهات الاقراض أو المقدمة لمشروعات صغيرة، يساعد على حل المشكلات وتداركها قبل أن تتفاقم الاوضاع ويدخل صاحب/صاحبة المشروع فى دوامة التعثر وعدم القدرة على الوفاء برد ولو قيمة أصل القرض.

نتائج الهدف الرابع: المشكلات والتحديات التى تواجه مجال المشروعات الصغيرة من وجهة نظر المقرضين والمقترضين

وفى ضوء ما سبق يمكن إستخلاص بعض المشكلات والتحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر من وجهتى نظر المقرضين والمقرضين بصفة عامة من ناحية، ومن واقع الحالات الدروسة من ناحية أخرى.

1. المشكلات بصفة عامة

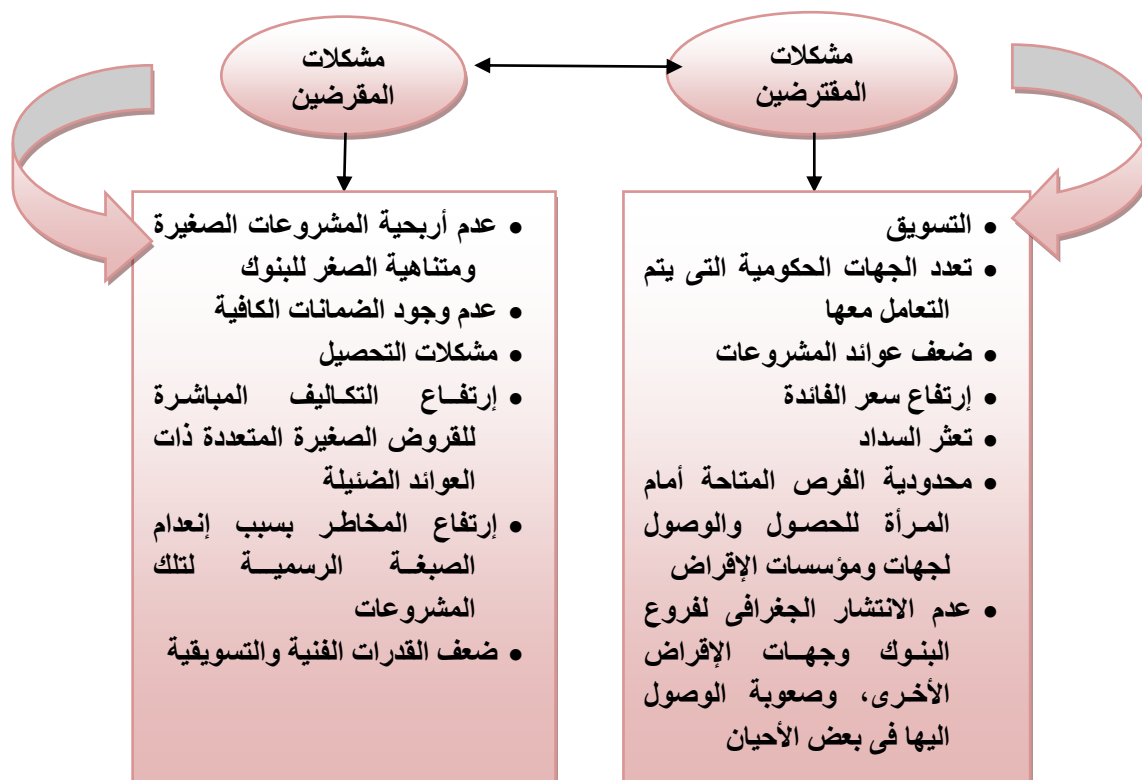
أولاً: المشكلات من وجهة نظر المقرضين ومهما ما يتعلق بالتسويق، وتعدد الجهات الحكومية التى يتم التعامل معها، وإنخفاض عوائد المشروعات، وغيرها من المشكلات الموضحة بالشكل رقم 1.

ثانياً: المشكلات من وجهة نظر المقرضين وتتمثل فى عدم أرباحية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للبنوك، وعدم وجود الضمانات الكافية، ومشكلات التحصيل، إضافة الى إرتفاع التكاليف المباشرة للقروض الصغيرة المتعددة ذات العوائد الضئيلة.

2. المشكلات التى تم رصدها من دراسات الحالة

من واقع دراسات الحالة تبين أن المشكلات لاتتعلق بسعر الفائدة، أو طول الاجراءات أو الضمانات، ولكنها كلها تتعلق بالفقر سواء فقر موضوعى أو غير موضوعى. وقد أمكن حصر تلك المشكلات فى: عدم التفرغ، إفتقار المهارات اللازمة والمرتبطة بنوعية المشروع المقدم، ففوق الحيوانات، عدم مناسبة نوعية المشروع لبعض الحالات.

وقد أسفرت النتائج عن وجود إشكالية كبيرة داخل مجتمع الدراسة، ألا وهى وجود العديد من المنظمات الأهلية التى تعمل فى مجال التنمية، وتتباين أشكال العون والدعم، فمنهم من يقدم مساعدات مالية، أو قروض، أو مشروعات صغيرة، ولكن فى كل الاحوال هذا يشير الى عدم وجود تنسيق بين تلك المنظمات، وإهدار الجهود والاموال، أضف الى ذلك تعرض المجتمع الريفى لما يسمى "التخمة"-إن جاز التعبير فى المشروعات التنموية، كما أن الاعتماد على تقديم المساعدات المالية فقط فى غاية الخطورة لأنه يرسخ



شكل 1: مشكلات المشروعات الصغيرة

المختلفة، فهي المرآة التي تعكس وضع ومكانة المرأة في أى مجتمع. والدراسة الحالية وإن إتفقت جزئياً فيما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2004، إلا أنها تختلف فيما ورد عن الدور المحدود للمنظمات الأهلية في مجال المشروعات الصغيرة، حيث أثبتت التجارب التي تم إستعراضها نجاح تلك المنظمات في مساعدة العديد من الاسر الفقيرة، كما أنها لديها مواردها والتي تعتمد على التبرعات المحلية، وبعضها يعتمد على المعونات الاجنبية-مع تحفظ الدراسة على هذا المنحى- وتتمتع بعض المنظمات بجهاز إدارى على كفاءة عالية يعينها على أداء المهام المتعلقة بالتمويل، والإقراض وغيرها من الأنشطة. أما فيما يتعلق بالوضع القانونى المتأرجح، فهذه حقيقة تقرها الدراسة الحالية وكذلك كافة الجهات المنوطة بتقديم خدمات للمجتمع، حيث تم تعديل قانون الجمعيات الأهلية مرتين قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير، وهناك مشروع قرار يتم مناقشته حالياً وإن كان يلقى معارضة من المجتمع والمنظمات الأهلية

أضف الى ذلك تقوية دور منظمات المجتمع المدنى في مجال المشروعات الصغيرة والإقراض، والتنوعية بها في كافة القرى، وتفعيل دور بنوك القرى، والعمل على وجودها وإنتشارها بما يتلائم وكثافة كل منطقة وذلك تيسيراً على المقرضين بصفة عامة، والمرأة الريفية بصفة خاصة.

كما يتضح أهمية تمكين المرأة ومنحها الحرية فى إتخاذ القرار الانتاجى والاقتصادى، وتمكينها من أدوات السوق، وتغيير النظرة السلبية المجتمعية للمرأة، وذلك من خلال توجيه برامج إئتمانية خاصة للمرأة الريفية تحديداً، والتي لا تمتلك المقومات التمويلية مثل الضمانات وتسهيل إجراءات الحصول على تلك البرامج والمشروعات، مع إعطائها الدعم الفنى والمتابعة المستمرة حتى تتخطى الصعوبات التى تواجهها وخاصة فى البدايات الاولى، كذلك تنظيم معارض نسائية أسبوعية يتم فيها تسويق منتجاتهن، والاعلان عن تلك المعارض والأسواق، ومن جانب آخر لا بد من تغيير صورة المرأة فى وسائل الاعلام

القرية المصرية قرية منتجة بدلاً من كونها مستهلكة كما هو حادث الآن، وأن تتم إقامة مشروعات زراعية وصناعية بها أو فى الامتداد الصحراوى لها، لتصبح قرى مكتفية ذاتياً، ووقف الهجرة الداخلية تماماً ووضع قيود لها حتى لا تشكل عبئاً على موارد ومرافق المدن، مع تطبيق اللامركزية فى كافة القطاعات.

العاملة به نظراً لكون البعض يعتبره مقيداً لعمل هذه المنظمات وتقليصاً لدورها.

التوصيات

توصى الدراسة الحالية بتبنى أنظمة القروض الدوارة الحسنة والتي تتبعها بعض الجمعيات والمؤسسات الاهلية كما هو الحال فى المؤسسة موضع الدراسة. كما تتضمن الدراسة مع ضرورة وجود هيئة مستقلة معنية بالمشروعات الريفية والزراعية الصغيرة ومتناهية الصغر ونشرها فى الاقاليم الجغرافية، وذلك يضمن عدم تشتت الجهود بين عدة جهات وعدم معاناة الذين يرغبون فى الاستفادة من تلك القروض.

كما توصى الدراسة بتدريب العاملين بخلاف جهات الاقراض سواء حكومية أو جمعيات أهلية تدريباً عالياً يتناسب والمستجدات الحالية، وذلك فى مجالات الاقراض والمشروعات الصغيرة وإستحداث الجديد والقدرة على التعامل مع مشكلات أصحاب تلك القروض أو المشروعات، كما يجب عمل متابعة دورية ومراجعة المشروعات المطروحة وشروط الاقراض وتعديل ما يحتاج الى تعديل على ضوء التقييم المستمر لأداء المقترضين وجهة الاقراض ذاتها.

ومن النقاط الهامة والتي لايجب إغفالها هو عملية التسويق وفتح الأفاق المحلية والدولية لتسويق منتجات أصحاب تلك المشروعات من خلال تطوير المعارض الحالية ودعوة القطاع الخاص للمشاركة فيها والتعاقد مع المنتجات ذات المعايير التسويقية الجيدة أو تبصير أصحاب المشروعات وتعريفهم بإشتراطات التسويق سواء المحلى منها أو الدولى حتى يتم الارتقاء بجودة المنتجات. كما يجب أن تتم هذه المعارض بصفة دورية تسبقها دعاية إعلامية واسعة النطاق لكى تجذب أكبر عدد من الزائرين سواء كانوا مستهلكين أو رجال أعمال، ولكن هذا يتطلب جودة المنتج ومطابقته للمواصفات التسويقية المحلية والدولية.

ويجب أن يكون هناك تنوع فى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتلائم مع الاحتياجات الفعلية للفقراء بكافة فئاتهم، ووجود أنظمة متنوعة للإقراض، وهذا لن يتأتى إلا بتقدير الاحتياجات على مستوى الاسر الريفية الفقيرة قبل البدء فى تقديم أية مشروعات أو قروض. وأخيراً لا بد من ان تصبح

المراجع

1. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، الفقر الذاتى ورأس المال الاجتماعى فى مصر، من أجل إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفقر، ص: المقدمة، القاهرة، مصر.
2. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2008. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية لعام 2006، ص: ص: 7، و67، القاهرة، مصر.
3. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2012. الكتاب الاحصائى السنوى، تم تصفحه فى مارس 2013، <http://www.capmas.gov.eg>.
4. المجلس القومى للأمومة والطفولة، اللجنة القومية للمرأة، 1996. الاطار الفكرى لمكون المرأة فى الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1998/97-2002/2001)، الواقع، الاهداف، السياسات، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، مصر، ديسمبر 1996.
5. المجلس القومى للمرأة، 2001. المنتدى الثالث- المرأة وسوق العمل: القطاع الرسمى وغير الرسمى، ص: 47، يوليو 2001، القاهرة، مصر.
6. المجلس القومى للمرأة، 2002. لمحة إحصائية عن وضع المرأة فى مصر، مارس 2002، القاهرة، مصر.
7. المركز المصرى لحقوق المرأة، 2001. التهميش السياسى والاقتصادى للمرأة، القاهرة، مصر.
8. النجار، أحمد السيد، 2005. الفقر فى الوطن العربى، مركز الاهرام لدراسات السياسية والاستراتيجية، ص: 7، القاهرة، مصر.

9. تقرير الأهداف التنموية للألفية، 2004. التقرير القطري الثانى، الامم المتحدة بالتعاون مع وزارة التخطيط، ص: المقدمة، القاهرة، مصر.
10. تقرير التنمية البشرية- مصر، 2004. اللامركزية من أجل الحكم الرشيد، UNDP بالتعاون مع معهد التخطيط القومى، ص ص: 145-146، القاهرة، مصر.
11. تقرير التنمية البشرية- مصر، 2010. برنامج الامم المتحدة الانمائى بالتعاون مع معهد التخطيط القومى ص:96، القاهرة، مصر.
12. ريشار أنكر وآخرون، 2004. المرأة والمشكلة السكانية، ترجمة علياء شكرى، وحسن الخولى، وأحمد زايد (دكاترة)، ومراجعة دكتور أحمد الجوهري، القاهرة، مصر.
13. صندوق الامم المتحدة الانمائى للمرأة، 2000. النوع الاجتماعى، المفاهيم، ص: 5، مكتب غرب آسيا.
14. عريقات، سمير عبد الحميد (دكتور)، 2007. المشروعات الصغيرة فى إطار التنمية الشاملة، سلسلة مذكرات خارجية رقم 1622، ص ص: 65، 69، 70، معهد التخطيط القومى، القاهرة، مصر.
15. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، 2010. أوضاع الفقراء فى مصر، تقارير معلوماتية، ص:6، القاهرة، مصر.